غرفة الرياض

Riyadh Chamber

دور القطاع الخاص

في تعزيز المسؤولية المجتمعية المستدامة

2016\1437

www.riyadhchamber.org.sa

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

دور القطاع الخاص في تعزيز المسؤولية المجتمعية المستدامة

إعداد

مركز دراية للدراسات والمعلومات

إدارة الدراسات والتطوير

تنفيذ

إدارة التسويق

1437 - 2016 م

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	4
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	5
أولاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	6
ثانيًا: أهمية الدراسة	6
ثالثًا: أهداف الدراسة	7
رابعًا: منهج الدراسة	8
خامسًا: مصطلحات الدراسة	8
سادسًا: محدِّدات وقصور الدراسة	9
الفصل الثاني: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية	10
أولا : مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتصحيح بعض المفاهيم الخاطئة	11
ثانيًا : أولويات المسؤولية الاجتماعية وأبعادها النظرية الرئيسة	13
ثالثًا : مؤشرات قياس أداء المسؤولية الاجتماعية	15
رابعًا: مبادئ وحدود المسؤولية الاجتماعية	15
خامسًا: مجالات المسؤولية الاجتماعية	16
سادسًا: المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية	19
سابعًا: الآليات المناسبة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية	20
ثامنًا: دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة	22
الفصل الثالث: تجارب عملية لبعض منظمات الأعمال بالمملكة في أداء المسؤولية الاجتماعية	29
أولاً: تجربة البنك السعودي البريطاني (ساب)	30
ثانيًا: تجربة البنك الأهلي التجاري	32
ثالثًا: تجربة مجموعة دلة البركة	33
رابعًا: تجربة مجموعة الفيصلية	34
خامسًا: تجربة غرفة الرياض	35
الفصل الرابع : الخلاصة والتوصيات	37
أولا : نتائج الدراسة	38
ثانيا : توصيات الدراسة	39
المراجع	41

المقدمة

يلاحظ من خلال إستقراء مراحل التنمية المخططة للمملكة؛ إقبال أصحاب الأعمال تحت مظلة القطاع الخاص بفاعلية في تطوير الاقتصاد الوطني؛ لإرساء النهضة الحديثة، ليحققوا نجاحات متوالية في تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها، خاصة تنويع الدخل الوطني وتجنب الاعتماد على مصدر واحد، وبناء القاعدة الإنتاجية للبلاد وتوسيعها، وتوظيف العمالة الوطنية؛ ولينال بهم نتيجة لهذه النجاحات الدور الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة؛ انطلاقًا مما يتميز به أصحاب الأعمال من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن التأثير الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي وأداء المسؤولية الاجتماعية.

وتأتي المسؤولية الاجتماعية بهدفها الرئيس لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك بتوفير العوامل المؤدية إلى تحسين مستوى المعيشة، والارتقاء برفاهية السكان، ومواجهة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات، وفي مقدمتها مشكلات الفقر والبطالة، وتدني الإحساس بالمواطنة. ونتيجة لهذه الأهمية؛ اتجهت المنظمات الدولية المتخصصة إلى نشر مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وحفز الدول كافة على الاهتمام به وتأصيله كعامل محوري في برامجها الاجتماعية والاقتصادية، وإبرازه في أهداف منشآتها سواء الحكومية منها أو الأهلية، مع الأخذ في الاعتبار أن أداء هذه المسؤولية قد تعدى مرحلة الإلزام من الغير ليصبح التزامًا ذاتيًا ناجمًا عن قناعة بقيام المنظمات والمنشآت بهذه المسؤولية.

وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تأصلت فيها المسؤولية الاجتماعية من خلال التزامها بمبدأ التكافل الاجتماعي الذي يعد من المبادئ الأساسية التي حثت عليها الشريعة الإسلامية السمحة؛ ما جعل التكافل الاجتماعي من أهم المقاصد العامة التي تحقق مصلحة الجماعة وتماسكها والأخوة الإنسانية الشاملة، وكونه واجب الأداء إلى مستحقيه، شرعه الإسلام لضمان وصوله كنظام دقيق يجمع بين مسؤولية الأغنياء، ومسؤولية ولي الأمر، وقد هيأت هذه المنهجية الأسس الراسخة لانطلاق المسؤولية الاجتماعية على قواعد وأصول صحيحة.

وتأتي هذه الدراسة لتعزز مفهوم ثقافة المسؤولية الاجتماعية، ومؤازرة قطاع الأعمال لتقديم المزيد من البرامج لدعم وتعزيز المسؤولية الاجتماعية بغية تحقيق الأهداف المنشودة في خدمة المجتمع .

والله الموفق.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

المسؤولية الاجتماعية لمنظمات أصحاب الأعمال كمفهوم عصري يُعدُّ بشكل نسبي أمرًا مستجدًا على المجتمع السعودي، حتى وإن كان له أصوله في الشرع الإسلامي. وإذا كانت نشأته في المجتمعات الرأسمالية الغربية رغبة من منظمات أصحاب الأعمال في تحسين صورتها التسويقية، وتعزيز ولاء عملائها، وتطوير البيئة المحلية، والحصول على الدعم والتسهيلات الحكومية؛ فإن الدافع في بيئة الأعمال السعودية هو نتيجة للتحديات والمشكلات الاجتماعية التي برزت وتفاقمت في الحقبة الأخيرة، على الرغم من سخاء الإنفاق الحكومي.

وتشير دراسات متعددة إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص (أصحاب الأعمال) يُعدُّ مطلبًا رئيسًا لبناء مستقبل أفضل للأجيال المقبلة، وهذا يوضح العلاقة الوطيدة بين المفهومين، حيث تسعى دائمًا المنظمات إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال أدائها لأعمالها الاقتصادية الإنتاجية جنبًا إلى جنب مع القيام بمسؤوليتها الاجتماعية.

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة وتساؤلاتها هنا في التعرف على المدى الذي وصلت إليه منظمات أصحاب الأعمال (القطاع الخاص) بالمجتمع السعودي في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأثر تبني هذا المفهوم على التنمية المستدامة، وهل هناك ارتباط وثيق بين تبني منظمات أصحاب الأعمال بالمجتمع السعودي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ونموها الاقتصادي.

كما أن الوعي بالمسؤولية وبالمستوى المطلوب من التميز لم يتحقق بالشكل الذي ترتفع فيه مستوى المشاركة بالدرجة التي تلبي الاحتياجات كافةً؛ ما يتطلب التركيز على السبل والآليات المؤدية لتفعيل قدرة القطاع الخاص على القيام بواجباته تجاه المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

1 - التعرف الى الأبعاد النظرية الرئيسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

2 - بحث المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية.

3 - تحديد الآليات والوسائل المناسبة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية.

4 - التعرف الى دور المسؤولية الاجتماعية لمنظمات أصحاب الأعمال في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة بشكل عام .

5 - استعراض تجارب بعض منظمات الأعمال السعودية في أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع .

ثالثا: أهميّـة الدراسـة

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء، حيث يمكن إيضاح هذه الأهمية عبر فوائد تفعيل القطاع الخاص لأنشطة وبرامج الأنشطة المجتمعية من خلال النقاط التالية[1]:

- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ للعب دور أكثر فعالية لخدمة الفئات والمناطق المستهدفة. وهذا يقتضي أن تُقرّ الدولة إطارًا توافقيًا للمسؤولية الاجتماعية دون الإجبار عليها.
- تخصيص الأموال وإبرازها في موازنات المنظمات بشكل طوعي، وتحديد حصص الإنفاق وفقًا للأولويات الوطنية، على أن لا يكون ذلك التخصيص بقانون، أو بإلزام الحكومة بإدارتها أو بإنفاقها.
- الحاجة لتوفير معلومات، ودراسات ميدانية توجه العمل بالمسؤولية الاجتماعية؛ لتفعيل الدور وتعميقه، وتعزيز سبل نجاحه.
- التوزيع غير العادل للثروة قد عمّق الفقر والمشكلات الناجمة عنه؛ فالواقع يفرض التوافق وتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؛ للمساهمة في إعادة توزيع الثورة بشكل عادل في المجتمع.
- تشجيع المبادرات التطوعية لتغطية المجالات التنموية التي لا تستطيع الدولة العمل بها لمحدودية الموارد.
- التشجيع على الإفصاح والشفافية للأنشطة ومخصصاتها، وتعزيز ودعم تضافر الجهود كافةً في العملية التنموية.

هذا بالإضافة إلى الآثار الأخرى الإيجابية التي ستعود على أصحاب الأعمال لقاء تفعيل دورهم لمسؤوليتهم المجتمعية[2]، مثال ذلك:

- تحسّن سمعة المنظمة وعلاقاتها التجارية.
- زيادة المبيعات بسبب كسب ولاء المستهلكين لها.
- زيادة قدرة المنظمة على جذب المستثمرين، وبالتالي تمكينها أكثر من الوصول لمصادر رأس المال.
- المساهمة برفع القيمة السوقية لأسهم المنظمة؛ نتيجة لتحسن سمعتها وزيادة مبيعاتها وزيادة إنتاجية موظفيها.

1 - د. راضي العتوم، «الإطار العام لريادية العمل بالمسؤولية المجتمعية للشركات في الأردن»، عمّان، 2011 (،ص 3).
2 - أ. حسين بن عبد المطلب الأسرج، دراسة بعنوان «المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، السعودية، 2013م» (ص 11).

- زيادة قدرة المنظمة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء؛ وزيادة إنتاجيتهم؛ نتيجة الثقة بالمنظمة وبحسن علاقاتها وتعاونها مع المجتمع المحلي.
- تحقيق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي، وإتاحة الفرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة.

رابعاً: منهج الدراسة

ستوظف هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب النهج النظري، حيث يتم مراجعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأبعاده بالاطلاع على المراجع المعدة من قبل المتخصصين من الباحثين في هذا المجال، والتعرف إلى المضامين التي يمكن أن تفيد في إعداد الدراسة، وإلى ما توصلت إليه أهم الدراسات السابقة في هذا المجال.

خامساً: مصطلحات الدراسة

العمل الاجتماعي:

العمل الاجتماعي، هو المساهمة في أعمال الرعاية والتنمية الاجتماعية، سواء بالرأي، أم بالعمل، أم بالتمويل، أم بغير ذلك من الأشكال. ويقوم على تعاون أفراد المجتمع مع بعضهم البعض في سلبية تلبية احتياجات مجتمعهم[1].

الخدمة الاجتماعية:

الخدمة الاجتماعية، عبارة عن خدمات مهنية، أو عمليات، أو مجهودات منظمة ذات صفة علاجية، ووقائية، وإنسانية تؤدى إلى الناس، بحيث تهدف إلى مساعدتهم كأفراد أو جماعات في الوصول إلى حياة كريمة تسودها التكامل الاقتصادي والاجتماعي[2].

التكافل الاجتماعي:

يقصد بالتكافل الاجتماعي أن يكون أفراد المجتمع مشاركين في المحافظة على المصالح العامة والخاصة، ودفع المفاسد والأضرار المادية والمعنوية، بحيث يشعر كل فرد فيه أنه على جانب الحقوق التي له؛ أن عليه واجبات للآخرين[3].

1 - أ. أيمن ياسين، ورقة عمل عن الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2001م، (ص 2).
2 - دليل مصطلحات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية . http://www.ejtemay.com/ms
3 - دراسة مفهوم ونطاق التكامل الاجتماعي، موقع الإسلام اليوم http://www.islamtoday.net.

أصحاب الأعمال:

يعني القطاع الخاص بجميع النشاطات الاقتصادية التي لا تؤديها الدولة ويشمل ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة الهادفة إلى تحقيق أرباح في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، إلى جانب المؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح مثل الغرف التجارية والجمعيات التعاونية طالما تؤدي خدمات اقتصادية [1] .

التنمية المستدامة :

تُعنىَ التنمية المستدامة بتحقيق احتياجات الحاضر دون التأثير في قدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها. وعليه؛ فإن التنمية المستدامة تؤكد على المساواة والتوازن بين الأجيال المتعاقبة كذلك فإن مفهوم التنمية المستدامة يعني النمو غير المصاحب بآثار عكسية، مثل: التلوث، وإستنزاف الموارد، عدم الاستقرار الاجتماعي.. إلخ[2].

سادساً: محدّدات الدراسة ونطاقها

نظـرًا للارتبـاط بفتـرة زمنيـة محددة لإعداد هذه الدراسـة؛ فقد تم الاعتماد علـى إعدادها على الأطر النظرية والدراسات المكتبية للأدبيات والمراجع السابقة لهذا البحث، والاقتصار على تطبيق الدراسة على نطاق وحدود المملكة العربية السعودية .

1 - وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة، المملكة العربية السعودية، 1415/1410هـ، ص 183 .
2 - د.خالد الدخيل، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، التي أقامتها وزارة الإقتصاد والتخطيط، بعنوان: (نحو تنمية شاملة ومستدامة لصناعة السياحة بالمملكة)، 1423هـ الرياض (ص 31).

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الفصل الثاني:

الإطار النظري ومحتويات الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري ومحتويات الدراسة

أولا: مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتصحيح المفاهيم الأخرى حولها

يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية Corporate Social responsibility من أهم المفاهيم المرتبطة بشكل وثيق بدور المنشآت بالقطاع الخاص في التنمية المستدامة، وأصبح من المبادئ التي يتطلع المجتمع إلى القطاع الخاص بالقيام في تحقيقها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم وأبرزها، ازدياد معدلات الفقر والبطالة والمرض[1].

ومن هذه المبادئ؛ قامت عدد من الجهات الرسمية ذات العلاقة بتعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من أهمها تعريف الغرفة التجارية الدولية للمسؤولية الاجتماعية بأنها «جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا[2] .

كما عرّف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال بأنها "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد [3] .

وعند النظر إلى تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة؛ نجده بأنه» الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل».[4]

وعلى الرغم من انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات مؤخرًا بشكل كبير في قطاع الأعمال (القطاع الخاص)، إلا أن الكثير من المعنيين بتطبيق هذا المفهوم (أصحاب الأعمال و الإدارات العليا للمنظمات)؛ يلتبس عليهم إدراك الفحوى التطبيقية وشكلها الأكثر جدوى وفائدة للتنمية، و قد يختلط مفهومه لديهم بمصطلحات أخرى قريبة منه؛ ما يجعلهم يقعون في بعض الأخطاء التي من شأنها أن تحيد بهم عن المفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية، وهذا قد يؤثر على طريقة ممارستها في المنظمات، ومن بين هذه التداخلات:

1 - غرفة الرياض، دراسة سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، 2008م، ص19 .
2 - أ. منصف شرفي،"دراسة "دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال «، جامعة منتوري قسنطينة.ص 15.
3 - غرفة الرياض، مصدر سابق في الحاشية رقم (8)، ص 20.
4 - أ . منصف شرفي، مصدر سابق في الحاشية رقم (9)، ص 25.

- الخلط بين المسؤولية الاجتماعية للفرد والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات؛ فالأولى مفهوم اجتماعي نعني به الالتزام الذاتي للفرد تجاه الجماعة بما يتضمنه ذلك من اهتمام بها، محاولة فهم مشاكلها و المشاركة معها في إنجاز عمل ما، والإحساس بحاجات الجماعات التي ينتمي إليها. أما المسؤولية الاجتماعية للمنظمات فمفهوم اقتصادي حديث يعني إسهام المنظمات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، من خلال تبني سلوك أخلاقي ومسؤول تجاه مجموعة من الأطراف التي تسمى بأصحاب المصلحة، وإذ نحرص على أهمية التمييز بين المفهومين فإن هذا لا يعني عدم ارتباطهما بل على العكس تمامًا؛ إن المسؤولية الاجتماعية الفردية هي اللبنة الأساسية التي بفضلها يمكن دعم المسؤولية الاجتماعية في المنظمات وممارستها.
- اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية هي نفسها العمل الخيري والتطوعي. هذا اعتقاد غير صحيح تمامًا؛ فبالرغم من أن العمل الخيري والتطوعي، يُعدُّان بداية جيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في المنظمات، إلا أنه لا يندرج في إطارها؛ حيث إن هناك اختلافات عدة بينهما من أهمها: أن العمل الخيري والتطوعي أهدافه قصيرة المدى، و قد يرتكز على بعض من أصحاب المصلحة وليس كلهم، فمثلا تركز المنشآت في ممارساتها للأعمال الخيرية على تحسين معيشة أفراد المجتمع بشكل أساسي، كما أن هذه الأعمال لا تعدّ جزءًا من رسالة المنظمات بل تصنَّف في إطار البرامج العرضية التي قد تقوم بها في ظروف معينة أو في مناسبات دينية إذا توافرت لها الميزانية الكافية، ولا تتم بشكل دوري.
- المسؤولية الاجتماعية للمنظمات لها أهداف طويلة الأجل، حيث تتطلّع برامجها إلى تحقيق التنمية المستدامة، كما أن الشرائح المستفيدة من البرامج المسئولة اجتماعيا ليست فقط المجتمع وإنما أطراف أخرى، مثل: البيئة والعملاء (المستهلكين) والحكومة والمنشآت أو المنظمات المنافسة والموردون وأطراف أخرى كثيرة، يضاف إلى ذلك أن المسؤولية الاجتماعية يجب أن تُدمج في رسالة المنظمة وأن تندرج كإحدى الاستراتيجيات التي ترغب الشركة في تحقيقها، وهي بذلك تدمج في قلب النظام الإداري وتمارس بشكل دائم وليس ظرفي.
- التركيز على اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تكون فقط تجاه المجتمع، هذا خلط آخر في إدراك المفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية، حيث أنها تمتد لتشمل شبكة أصحاب المصالح الذين تتعامل معهم المنظمة وليس فقط المجتمع.
- اعتبار أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية هي من اختصاص المنظمات غير الربحية فقط، حيث إن الأصل في نشاطات المنظمات غير الربحية هي مسؤوليتها الاجتماعية و الأخلاقية، و ممارستها للأعمال التطوعية ذات النفع العام، و هذا أمر متعارف عليه ولا نحتاج معه للتأكيد على أهمية ممارستها لهذه المسؤوليات؛ لأنها أصلاً تمثل طبيعة عملها، غير أن هذه المنظمات حتى وإن حققت تقدمًا في الأعمال الخيرية والتطوعية، إلا أن مجهوداتها لم تعد كافية خصوصًا بعد تقلص دور الدولة في أداء أدوارها الاجتماعية بعد تبني اقتصاد السوق في معظم دول العالم.

وبالمقابل أصبحت المنظمات الربحية (القطاع الخاص) كيانات عملاقة تؤثر بقوة على الاقتصاد و المجتمع،

لذلك من الواجب إشراكها في دفع عجلة التنمية في بلدانها، فهي اليوم معنية بممارسة المسؤولية الاجتماعية أكثر من غيرها، خصوصًا إن أخذنا بعين الاعتبار أن الكثير من الشركات العالمية العملاقة تسببت نشاطاتها في الكثير من المشكلات الأخلاقية والاجتماعية و البيئية.اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تهمل الجانبالاقتصادي والربحي للمنظمات، هذا الاعتقاد خاطئ تمامًا، فما من شك أن الربحية هي الهدف الأساسي للمنشآت والمنظمات العاملة بالقطاع الخاص، و من الخطأ أن ننكر عليها هذا الهدف، بل على العكس حيث إن المسؤولية الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية؛ ذلك أن تحقيق الربحية يعني إعطاء المساهمين حقوقهم المالية كاملة، و يعني أن الشركة تخلق ثروة للمجتمع من خلال إنتاجيتها الاقتصادية، كما يدل على أنها تملك صحة مالية جيدة تؤهلها للتخطيط لممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية.

ثانيا: أولويات المسؤولية الاجتماعية وأبعادها النظرية الرئيسة

صنفت عناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في إطار عام يغطي مجموعة من الأبعاد، حيث إن هذه العناصر يمكن أن تكيف بقياسات مختلفة وفق اعتبار طبيعة عمل المنظمة ونشاطها وتأثير فئات أصحاب المصالح المختلفين وقد صنف كرول Carroll المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أبعاد وعناصر جوهرية رئيسة، وهي: الاقتصادي Economic، والأخلاقي Ethical، القانوني Legal، الخيرية أو الإنساني Philanthropy. وفي هذا الإطار قدم كرول Carroll مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة، وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة؛ حيث إن فهم هذه العناصر والأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية التي قدمها كرول Carroll يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل، ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية، حيث تمثل هذه العناصر مطالب أساسية للمجتمع من المفترض تلبيتها من قبل منظمات الأعمال. في حين يتوقع المجتمع من منظمات الأعمال أن تلعب دورًا أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري[1].

وقد وضع كرول Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل موضح في النقاط التالية: [2]

1 - المسؤولية الخيرية أو الإنسانية: أي إن تكون المنظمة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع و تحسين نوعية الحياة.

2 - المسؤولية الأخلاقية: بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية، وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

3 - المسؤولية القانونية: أي التزام المنظمة بإطاعة القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.

1 - أ. بن مسعود نصر الدين & أ .كنوش محمد، مداخلة بحثية بعنوان « واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية & جامعة بشار 2012.

2 - أ. عرابة رابح & بن داودية وهيبة،بحث المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية،جامعة شلف 2011م.

4 - المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديًا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

وتجسيدًا لما سبق؛ نستعرض هرم المسؤولية الاجتماعية للاقتصادي Carroll بالشكل الموضَّح، رقم: (1) التالي :

الشكل (1): هرم المسؤولية الاجتماعية لـ Carroll

المصدر [1].

Source: Carroll Archie, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of - 1
.Organizational Stakeholders, Business- Horizons, July. August, 1991, p 405

ثالثا: مؤشرات قياس أداء المسؤولية الاجتماعية

يصعب قياس تأثير أعمال المسؤولية الاجتماعية شأنه شأن المؤثرات الاجتماعية الأخرى، إلا أن هناك أربعة مؤشرات أساسية، يتم من خلالها تقويم أداء المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي تقويم المشاركة المجتمعية لمنظمات أصحاب الأعمال، وهي على النحو التالي:[1]

1 - **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المنظمة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المنظمة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم.

2 - **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** يشمل تكاليف الأداء الاجتماعي كافة لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المنظمة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية.

3 - **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** يتضمن تكاليف الأداء كافة التي تهدف إلى إسهامات المنظمة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

4 - **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** تشمل تكاليف الأداء كافة التي تنصب في خدمة المستهلكين، حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير، ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

رابعاً: مبادئ المسؤولية الإجتماعية لمنظمات أصحاب الأعمال

للمسؤولية الاجتماعية مبادئ رئيسة, تستند إليها منظمات الأعمال عند القيام بدورها المجتمعي حتى تحقق هذه المشاركة المجتمعية أهدافها المنشودة وتؤتي ثمارها على الوجه المطلوب، وهي تسعة مبادئ أساسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي [2]:

1 - أ.مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، ص17، مقال منشور على الموقع: (2011/12/17)

iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/10.المداخلة-اقتصاديات-البيئة-و-المسؤولية-الاجتماعية-مقدم-وهيبة.doc

2 - أ. طارق راشي، دور تبني مقاربة المسؤولية الإجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، ورقة بحثية لمؤتمر علمي، جامعة محمد الشريف، الجزائر، 2012م.

- **الحماية وإعادة الإصلاح البيئي Environmental Restoration**: وتكمن في تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وأنشطة تراعي البيئة، وتعزز مبدأ التنمية المستدامة.
- **القيم والأخلاقيات Ethics**: حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق الممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة، والمتعلقة بالسلوك الوظيفي بشكل عام.
- **المساءلة والمحاسبة Accountability**: وهي الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات.
- **تقوية وتعزيز السلطات Empowerment**: لتحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- **الأداء المالي والنتائج Financial Performance and Results**: لتعزيز النمو المستدام مع المحافظة على الأصول والممتلكات.
- **مواصفات موقع العمل Workplace Standards**: أو بعبارة أخرى: اعتبار العاملين شركاء قيّمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة للإنتاجية، وخالية من المضايقات.
- **العلاقات التعاونية Collaborative Relationships**: حيث لا بدّ من أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال بالتعاون والتنسيق المتكامل مع مختلف الشركاء.
- **المنتجات والخدمات ذات الجودة Quality Products and Services**
- **الارتباط المجتمعي Community Involvement**: تعميق العلاقات مع المجتمع، والشراكة المجتمعية لجعله المكان الأفضل لممارسة الأعمال.

خامساً: مجالات المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

تتخذ المسؤولية الاجتماعية أنماطا متعددة من البرامج والأنشطة، وتتمثل في ما تقدمه المنظمة من مساهمات إلزامية أو طوعية للمجتمع والبيئة، وتتلخص في ما يلي: [1]

1 - المساهمات الاجتماعية للمنظمة تجاه العاملين:

من أهم المساهمات تجاه العاملين نجد ما يلي:

- توفير البرامج التدريبية اللازمة بالداخل والخارج، لزيادة مهارات العاملين وقدراتهم، والإنفاق على بعض العمال الراغبين في إكمال دراستهم العليا، وذلك لتنمية مهاراتهم الفنية والإدارية.
- توفير مسارات وظيفية وتدريبية تعترف بقدرات العاملين، وتثمن مجهوداتهم، وتحقق لهم الفرص المتساوية

1 - أ.طارق راشي، المصدر السابق، ص 43 .

والمتكافئة.

- وضع نظام تأميني خاص بالمشاركة مع العاملين، والمساهمة في التأمينات الاجتماعية عن العاملين بنسبة معينة من رواتبهم وأجورهم للحصول على مرتب تقاعد مناسب.
- وضع نظم للرعاية الصحية والعلاج بالمستشفيات، ودفع نفقات الأدوية الطبية للعاملين وعائلاتهم.
- وضع نظم للحوافز والمكافآت اللازمة، وإقامة سكن للعاملين أو على الأقل مساعدتهم ماديًا في الحصول على سكن مناسب.

2 - المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تجاه العملاء

تهدف المساهمات والأنشطة التي تقدمها المنظمة في مجال تحسين جوانب جودة المنتج إلى تحسين سمعة المنظمة في نظر المستهلك بالدرجة الأولى، وكذلك في الأوساط الصناعية والتجارية؛ ما يعود ذلك على زيادة قدرتها التنافسية وحصة مبيعاتها في السوق المحلية, والإقليمية، وسهولة نفادها إلى الأسواق الدولية.

وتتلخص أهم المساهمات في هذا المجال فيما يلي:

- القيام بالبحوث التسويقية لتحديد احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم.
- توفير البيانات اللازمة عن خصائص المنتجات، وبطريقة استخدامها، وبحدود مخاطرها ومدة صلاحية استخدامها.
- الالتزام بالسعر الذي ينسجم والقدرة الشرائية للمستهلكين، وعدم استخدام مواد غير صحية في عمليتي التعبئة والتغليف، والتي من شأنها أن تعرض المستهلك للكثير من الأضرار الصحية.
- توفير خدمة ما بعد البيع، والالتزام بتاريخ الضمان، والتجاوب الإيجابي مع شكاوي العملاء.

3 - المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تجاه الموردين

يُعدُّ الموردون مصدرًا مهمًا من مصادر المعلومات التي تحصل عليها المنظمة، والمزود الأساسي لها بمختلف حاجياتها من المواد الأولية والتجهيزات والأموال، وتتبلور مسؤولية المنظمة المجتمعية تجاه الموردين بتسديد الالتزامات والصدق في التعامل، وإشراكهم في تطوير المنتجات والخدمات .

4 - المسؤولية الاجتماعية للمنظمة تجاه حَمَلَة الأسهم

حَمَلَة الأسهم، هم الملاك المساهمون أو أصحاب رؤوس الأموال، الذين يعملون على تزويد المنظمة برأس المال الضروري لنشاطها، حيث تُعدُّ فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط منظمة الأعمال. وتكمن مسؤولية هذه الأخيرة تجاه هذه الفئة بضمان تحقيق أقصى ربح ممكن؛ وتعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها؛ وزيادة حجم المبيعات؛ بالإضافة إلى حماية أصول وممتلكات المنظمة وموجوداتها؛ حيث يُعدُّ ذلك من أهم الركائز الأساسية التي تستند إليها حوكمة الشركات وما لها من دور أساسي في تعزيز التنمية المجتمعية و الاقتصادية المستدامة.

5 - المساهمات الاجتماعية للمنظمة تجاه المجتمع (المساهمات العامة)

يتمثل هذا النوع من الأنشطة في الخدمات التي تقدم النفع العام لأفراد المجتمع، والمشاركة مع الدولة في تقديم تلك الأنشطة بغرض تخفيف حدة آثار المشكلات الاجتماعية على المجتمع، وهذا بدوره سوف يوفر مناخاً جذاباً للاستثمار، ويوفر الاستقرار الاجتماعي لفئات المجتمع. ومن أهم هذه الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع ما يتعلق بمجالات الصحة والإسكان والنقل والمواصلات، وتوفير هذه الخدمات للأقليات والفئات الخاصة من خلال ما يلي:

- التبرع للمنظمات والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية.
- المساهمة في مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاية الخريجين الجدد وإعدادهم لدخول سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتاجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج؛ هذا فضلا عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.
- المساهمة في توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع للتخفيف من مشكلة البطالة، وقبول توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة .
- تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية، وفتح مجالات عمل جديدة لها تتناسب وطبيعتها الجسدية والعاطفية.
- رعاية مجموعات خاصة في المجتمع مثل الخدمات التي تقدمها المنظمات لمراكز رعاية الطفولة والمسنين، والمساهمة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة .
- دعم الإنفاق على الهيئات الصحية الأهلية.
- المساهمة في المجالات الثقافية كإقامة المكتبات بالمناطق الفقيرة، ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات، وحماية التراث الثقافي.
- دعم الأنشطة الرياضية من خلال تمويل الأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتنزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن.
- دعم الأنشطة البيئية مثل إقامة الحدائق الخضراء للحفاظ على البيئة.
- مساهمة المنظمة في تحقيق الأهداف التنموية البشرية التي تتبناها الدولة.
- المساهمة في مكافحة الفقر، ومساعدة المحتاجين وفق آليات وسبل محددة ومقننة .

6 - أنشطة ومساهمات المنظمة للحفاظ على البيئة

أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في الآونة الأخيرة تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية البيئية التي تعبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنظمة.

وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية لمنظمة الأعمال هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية،

والإجبارية الملقاة على عاتقها تجاه حماية البيئة، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق استدامتها، ومنع وتقليل التلوث البيئي، واستخدام المواد الحديثة غير الضارة في البناء والتشييد.

سادساً: المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية

يواجه القطاع الخاص العديد من المعوقات الإدارية والفنية أثناء تأديته مسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع، وتتباين تلك المعوقات والمحددات باختلاف الخدمة المقدمة والفئة أو الشريحة المستفيدة منها .

وقد خلصت الدراسة الميدانية التي أعدتها غرفة الرياض على عينة عشوائية مختارة من منشآت القطاع الخاص، ومن ذوي الاهتمام بالعمل الاجتماعي بمنطقة الرياض حول هذا الموضوع إلى أهم المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية من واقع المسوحات الميدانية، وهي على الترتيب ووفق الأهمية:

- عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية.
- نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص.
- نقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية.
- ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي» [1] . (انظر الجدول رقم: (1))

جدول رقم (1): المعوقات التي يواجهها القطاع الخاص في تفعيل وأداء المسؤولية الاجتماعية

المعوقات	% من المجموع
نقص برامج التوعية بالدور الاجتماعي للقطاع الخاص	% 15.6
عدم توافر خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية	% 17.8
غياب المعلومات عن أوجه العمل الاجتماعي وأداء المسؤولية الاجتماعية المطلوبة	% 12.5
نقص ثقافة أصحاب الأعمال فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص	% 11.9
ضعف التنسيق بين الجهات المنظمة للعمل الاجتماعي	% 15.4
نقص الكفاءات الإدارية لإدارة أداء المسؤولية الاجتماعية	% 11.4
نقص الحوافز المخصصة لأصحاب الأعمال لتحفيزهم على المساهمة في أداء المسؤولية الاجتماعية	% 15.4
المجموع	% 100

المصدر : غرفة الرياض، دراسة سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، 2008م، ص 40 .

1 - غرفة الرياض، دراسة سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، 2008م .

هذا بالإضافة إلى العقبات الأخرى الفنية والإدارية التي قد تحول دون تكثيف المشاركة لتبني برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل أصحاب الأعمال (المنظمات)، حيث يمكن إيجازها على النحو التالي [1]:

- اختلاط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم أخرى.
- قلة الوعي بمردودات المسؤولية الاجتماعية على منظمات الأعمال.
- عدم توافر البنية التحتية من العناصر المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية.
- ضآلة المبالغ المخصصة في ميزانيات منظمات الأعمال لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- قلة الكوادر المتخصصة.
- ضعف التنسيق بين الجهات المنفذة لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- ضعف دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتفعيلها.
- غياب الأنظمة والقوانين التي تنظم المسؤولية الاجتماعية .

سابعاً: الآليات والوسائل المناسبة لتفعيل مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية

لمواجهة ضعف مساهمة القطاع الخاص بشكل عام في المساهمات المجتمعية، ولبعض القطاعات الإنتاجية والخدمية على وجه التحديد؛ تناولت بعض من الدراسات عدداً من الوسائل والآليات التي تساعد بدورها على زيادة تفاعل القطاع الخاص مع القضايا المجتمعية. وقد كشفت دراسة حديثة[2] أن نحو 89% من الشركات السعودية لم تخصص إدارات أو أقساماً للمسؤولية الاجتماعية لتهدف إلى خدمة المجتمع بطرق مبتكرة ذات صلة بنشاط الشركة، في الوقت الذي تسند فيه 25 % من هذه الشركات المسؤولية إلى إدارة العلاقات العامة، بينما يقوم مجلس الإدارة بهذه المهمة بنحو 18 % من الشركات والمؤسسات، وهو يدعم ما خلصت إليه الدراسة من أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يزال غير واضح للشركات.

واعتمدت بعض الدراسات على المسح الاجتماعي، فطبّقت إحداها على عينة عشوائية من منظمات الدرجة الممتازة بالمملكة وفق تصنيف الغرف التجارية في ثلاث مناطق هي الوسطى والشرقية والغربية. وقد توصلت إلى نتائج عدة من أبرزها أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يزال غير واضح للشركات، وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين (في الشركة نفسها) تتركّز حول الرعاية الصحية، وتوفير السكن أو تقديم بدل عنه، وبذلك تتركز البرامج المقدمة للعاملين على المسؤولية القانونية وهي من أدنى درجات المسؤولية الاجتماعية.

وخلصت إلى أنه لا يوجد وعي بدور المنظمات تجاه المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية، بالنظر لأن

1 - غرفة الرياض، ورقة عمل عن القطاع الخاص والمسؤولية الإجتماعية، 2009م .
2 - أ.الرمضي بن قاعد العنزي،المسؤولية الإجتماعية للشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية، جامعه الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2014م

أغلب برامج المسؤولية الاجتماعية هي استقطاب المواطنين (السعودة)، كما يلاحظ وفق الدراسة عدم وجود توازن في برامج المسؤولية الاجتماعية، حيث ترتفع برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع نسبيًا، بينما يتدنى الاهتمام بالعاملين والبيئة. وتعزو الدراسة ذلك إلى اتجاهها إلى العلاقات العامة وتحسين الصورة على حساب المفترض تنفيذها لذات القطاع الذي تعمل فيه الشركة.

وبينت الدراسة تصدر برامج التوظيف، ودعم الجمعيات الخيرية أنشطة الشركات بما تعتبره مسؤولية اجتماعية؛ ما يؤكّد اختلاط مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع مفهوم العمل الخيري الذي يتم بدوافع دينية، أو تحت ضغوط مجتمعية. ورأت الدراسة أن أغلب برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة من منظمات القطاع الخاص هي مبادرات فردية تعتمد على دوافع دينية، أو دوافع تتماشى مع القانون المفروض من الجهات الحكومية؛ لتحقيق عوائد لها، كما أن البرامج المنفذة في هذا الإطار تعتمد على العطاء بعيدًا عن إحداث التغيير أو الأثر.

كما توصلت دراسة غرفة الرياض الميدانية لبحث الواقع العملي لأداء المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص والآليات المناسبة لتفعيل هذا الأداء والتغلب على المعوقات التي تواجههم إلى أهم النتائج التالية [1]:

- إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة بالأعمال الخيرية والمجتمعية، وإصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، وكذلك إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص وممثلين للقطاع الحكومي .

كما اقترحت دراسة غرفة الرياض عدداً من المقترحات حول آليات تنفيذ أداء المسؤولية الاجتماعية بالقطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، نذكر منها :

1 - إنشاء إدارة جديدة في وزارة الشؤون الاجتماعية تكون حلقة وصل بين المنشآت ومنظمات الأعمال والوزارة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية عبر تنسيق منظم .

2 - تشكيل فرق ميدانية مشتركة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والغرف التجارية والجهات المعنية بالمنطقة للتواصل مع القطاع الخاص في تنفيذ برامج محددة للمسؤولية الاجتماعية .

3 - عقد لقاءات واجتماعات دورية لأصحاب الأعمال في الغرف التجارية لتنسيق أداء المسؤولية الاجتماعية.

4 - وضع قواعد نظامية واضحة لتنظيم الجوانب المرتبطة كافة بأداء العمل الاجتماعي.

5 - تحفيز قطاع الأعمال لتخصيص نسبة محددة من أرباح المنظمات خاصة المنظمات والشركات الكبرى والبنوك، توجّه إلى برامج المسؤولية الاجتماعية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

6 - وجود جهات محددة لقبول الإعانات وتوزيعها على برامج المسؤولية الاجتماعية.

7 - تشكيل لجنة للمسؤولية الاجتماعية بالغرف التجارية على غرار لجانها الرئيسة القائمة تضم ممثلين عن

1 - غرفة الرياض، دراسة سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، 2008م

الجهات الخيرية والمنشآت، تتولى وضع استراتيجية عمل موحدة تهدف إلى تحقيق تكامل أداء المسؤولية الاجتماعية .

8 - تفعيل إدارات الخدمة الاجتماعية في المؤسسات والشركات الكبرى.

جدول رقم (2): الآليات المناسبة لتنظيم مشاركة القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية

الآليات	عدد التكرارات	% من المجموع
إصدار نظام شامل لتنظيم أداء الأعمال المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية	82	% 16.8
إنشاء مجلس أعلى للعمل الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين للقطاع الخاص	78	% 16
إنشاء وحدات متخصصة لخدمة المجتمع في الغرف التي لم تنشأ بها هذه الوحدات	50	% 10.3
إنشاء قاعدة بيانات للراغبين في المساهمة في الأعمال الخيرية والتطوعية	89	% 18.3
تنظيم جمعيات عمومية في كل مجال رئيسي للمسؤولية الاجتماعية	77	% 15.8
عمل اتفاقيات مع المنشآت لتمويل أو تنفيذ بعض المجالات الخيرية	48	% 9.9
عمل نظام حوافز من الدولة لتشجيع أداء المسؤولية الاجتماعية	63	% 12.9
المجموع	487	% 100

المصدر : غرفة الرياض، دراسة سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، 2008م، ص 49 .

ثامناً: دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز التنمية المجتمعية المستدامة

إن تبني مفهوم التنمية المستدامة لعالم منظمات الأعمال أخرج المنظمات من عزلتها الداخلية كنظام مغلق، ودورها الاقتصادي البحت، إلى نظرة حديثة وبيئة خارجية أكثر تعقيدًا وغموضًا وتداخلاً. فالتطور الحاصل في البيئة الخارجية ولد أطرافاً أخرى لمنظمات الأعمال، تمارس ضغوطًا وتؤثر في نشاطها، وأفرز أدواراً جديدة اجتماعية وسياسية وبيئية، كانت مهملة سابقًا؛ ما يضع حدودًا، ويضيف معطيات أخرى إلى التزاماتها.

لذا أصبح لزامًا على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات استراتيجية أكثر عمقاً مع الأطراف ذات العلاقة المؤثرة في المنظمة والمتأثرة بها- لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة التي أدخلت متطلبات التنمية المستدامة في طياتها [1].

1 - أ. طارق راشي، ورقة بحثية « دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال :»مؤتمر النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي - تركيا 2013م.

وفي ظل هذا التوجه؛ أقبل أصحاب الأعمال تحت مظلة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية بفاعلية في تطوير الاقتصاد الوطني للمملكة خلال مراحل التنمية المخططة، والمساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني وبناء وتوسعة القاعدة الانتاجية للبلاد، وتوظيف العمالة الوطنية؛ لتفعيل الدور الرئيس لهم في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا مما يتميز به أصحاب الأعمال من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن التأثير الإيجابي على عملية النمو الاقتصادي وأداء المسؤولية الاجتماعية.

ومن أهم المجالات التي يشارك فيها قطاع أصحاب الأعمال (القطاع الخاص) بالمملكة في التنمية المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية الخدمات والمساعدات الاجتماعية، وخدمات الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية والتدريبية، وتوفير بعض الأجهزة للجامعات، والمساهمة في إنشاء البنى التحتية والمرافق العامة، ودعم الفعاليات الحكومية لخدمة المجتمع، والمشاركة في تمويل البحث العلمي في الجامعات. إلا أن هذه المساهمات المجتمعية تظل دون مستوى التطلعات، وقد يكون أحد أسباب ذلك المعوقات أو المحددات التي تواجه قطاع الأعمال وتحول دون الأداء المطلوب للمسؤولية المجتمعية التي تم ذكرها سابقًا.

وبشكل آخر يمكن أيضًا توضيح أهمية تعزيز دور قطاع أصحاب الأعمال (القطاع الخاص) في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر تفصيلاً، من خلال معرفة العوائد المتحققة من أداء مسؤوليته الاجتماعية وذلك عبر المحاور التالية الرئيسة :

1 - أهم العوائد المتحققة لمنظمات الأعمال من أدائها لمسؤوليتها الاجتماعية

توصلت عشرات الدراسات الميدانية واستطلاعات الرأي إلى العديد من الفوائد الهامة الداعمة لريادة منظمات الأعمال، وتزيد من تنافسيتها وذلك عند تبنيها لبرامج المسؤولية الاجتماعية، والتي من أبرزها: [1]

- جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم متطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية.
- تعزيز سمعة المنظمة، وتحقيق ثقة أكبر للجمهور بتعزيز الأداء الاجتماعي للمنظمة وتحسينه.
- تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.
- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين والاهتمام بحقوقهم المختلفة.
- تحسين اعتمادية ونزاهة التعاملات من خلال المشاركة السياسية المسؤولة، والمنافسة العادلة، والحد من الفساد الإداري .
- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.

1 - أ. طارق راشي، ورقة بحثية « دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال «، مؤتمر النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا 2013م .

- المساهمة في المصلحة العامة، وتحقيق رفاهية المجتمع.

وبشكل محدد نذكر فيما يلي ما أظهرته متابعة تجارب منظمات الأعمال (القطاع الخاص) التي التزمت بأداء المسؤولية الاجتماعية؛ حيث إن هذا الالتزام أدى لمنافع لها من أهمها ما يلي [1]:

- كسب احترام وثقة عملاء المنظمة الداخليين والخارجيين نتيجة التزامها بالأسس الأخلاقية.
- اجتذاب عملاء جدد نتيجة للسمعة الطيبة التي اكتسبتها المنظمة في مشروعات المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي زيادة المبيعات وتحقيق المزيد من الأرباح، وقد أظهرت إحدى الدراسات أن السمعة الجيدة للمنظمة تحقق أربعة أضعاف النمو في المبيعات وتؤدي إلى كسب عوائد مالية فوق المعدل .
- أظهرت إحدى الدراسات أن «المنظمات التي التزمت بمفهوم المسؤولية الاجتماعية يزيد معدل الربحية فيها 18 % عن تلك التي ليس لديها برامج في المسؤولية، والإحصاءات الدولية أوضحت أن 86 % من المستهلكين يفضلون الشراء من الشركات التي لديها دور في خدمة المجتمع»[2].
- تقليل النزاعات الداخلية بين الإدارة والعاملين؛ ما يحقق الانتماء والاستقرار الوظيفي وزيادة الإنتاجية وارتفاع الكفاءة الإنتاجية.
- أن الالتزام بأسس الحفاظ على البيئة والحد من التلوث يجنب المنظمة كوارث وأزمات بيئية واجتماعية تكاليفها أكبر بكثير من تكاليف التزامها بتلك الأسس.

2 - أهمية تخطيط برامج المسؤولية الاجتماعية لتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة

تعتبر مرحلة التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية من أهم المراحل لأداء منظمات الأعمال مسؤوليتها المجتمعية في سبيل تنمية بشرية واجتماعية واقتصادية مستدامة، وهي المرحلة التي تتحدد فيها الملامح الأساسية لطبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية التي ستتبناها أو تشارك فيها المنظمة. وتتضمن خطوات التخطيط التالي:

- تحديد القدرات: وتهدف إلى فهم الواقع الحالي للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الدور المستقبلي للمنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- رسم التوجهات المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية: وتهدف إلى وضع الملامح الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة الاجتماعية تجاه موظفيها والقطاعات المستفيدة منها.
- إنشاء الهيكل التنظيمي لجهاز المسؤولية الاجتماعية: حيث تهدف إلى وضع الأساس الإداري والتنظيمي لجهاز المسؤولية الاجتماعية.

1 - غرفة الرياض، ورقة عمل عن «القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية»، 2009م .
2 - أ. آسيا آل الشيخ،» الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية .. التحديات وسبل التقدم،المعهد الدولي لإقتصاد البيئة والصناعة - جامعة لاند – السويد، 2007م.

- تحديد الأهداف التشغيلية والبرامج التنفيذية للمسؤولية الاجتماعية: وتهدف إلى وضع الإطار التشغيلي لبرامج ومشاريع المسؤولية الاجتماعية.

ويبين الشكل التالي (رقم 2) المراحل الأساسية التي يمر بها تخطيط برامج المسؤولية الاجتماعية.

الشكل (2): مراحل التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية

1 تحديد القدرات والفرص
وفيها يتم تحليل اهم الفرص او الفجوات التى يجب توجيه البرنامج لها وذلك فيما يتوافق مع موارد المنشأة.

2 وضع الخطة التنفيذية للمسئولية الاجتماعية
وتركز على وضع رؤية وأهداف البرنامج مع تحديد القطاع المستهدف خدمته.

3 وضع الهيكل التنظيمى
تحديد المهام والمسئوليات ورسم الهيكل التنظيمى واستقطاب الخبراء.

4 وضع البرامج التنفيذية للمسئولية الاجتماعية
وفيها يتم تحديد المشروعات الموجهة للقطاعات المختلفة داخل المجتمع.

المصدر : برنامج انطلاقة للاستثمار الاجتماعي http://www.intilaaqah-ksa.com/?lang=6

3 - عوامل نجاح برامج المسؤولية الاجتماعية لقطاع أصحاب الأعمال

نجاح منظمات الأعمال أو القطاع الخاص في تطبيق المسؤولية الاجتماعية يرتكز إلى العديد من العوامل الرئيسة التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج، وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي [1]:

1 - ضرورة اعتقاد المنظمة بأهمية قضايا المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب المنظمات، مرورًا بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل منظمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه.

2 - أن تقوم المنظمة بتحديد رؤى واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسة التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها، والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع.

3 - أن يصبح هذا النشاط جزءًا رئيسًا من أنشطة المنظمة، يتم متابعته من قبل رئيسها التنفيذي، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تمامًا كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.

4 - يجب على المنظمة أن تخصص مسؤولاً متفرغًا لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيس وفعال على مستوى المنظمة.

5 - من أكبر المعوقات التي تواجه المنظمات الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المنظمات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة.

6 - الحرص على تقديم برامج المسؤولية الاجتماعية بأداء قوي ومتميز وجودة عالية.

7 - ضرورة التنسيق مع الجهات المماثلة وذات العلاقة قبل البدء بتطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية حتى لا يتم تكرار الجهد، وضياع الوقت وصرف المال في برامج قائمة، مع التأكيد على أن الاحتياج للبرامج الاجتماعية كبير جدًا، ويحتاج إلى آلاف البرامج من المنظمات.

8 - أهمية القناعة بإمكانية مساهمة كل منظمة وصاحب عمل في برامج المسؤولية الاجتماعية بغض النظر عن حجم البرنامج.

---

1 - ا. حسين عبد المطلب الأسرج، المصدر السابق، ص 27.

4 - الاتجاهات الحديثة لتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص

يمكن تحديد الاتجاهات الحديثة لتعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص من خلال المحورين التاليين [1]:

تنامي مستوى وعي منظمات الأعمال بالقيمة المضافة للمسؤولية الاجتماعية

يؤكد هذا التنامي في الوضع الراهن ملاحظة كثافة عقد مؤتمرات وورش عمل عربية، متعددة تضم القطاع الخاص والحكومة أحياناً، وتضم في أحيان أخرى القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني لبحث وتطوير وتفعيل برامج المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى حرص الغالبية من المنظمات الخاصة والمؤسسات المالية والتجارية على تأسيس مواقع إلكترونية لها، تحدث بصفة دورية تعلن عن مجالات اهتمامها وأنشطتها في المسؤولية الاجتماعية.

الاعتماد على العمل المؤسسي في أداء المسؤولية الاجتماعية:

حيث أن هناك ميل لدى منظمات الأعمال نحو تأسيس إدارات متخصصة للمسؤولية الاجتماعية، وارتبط توافر هذه الإدارات المتخصصة لبرامج المسؤولية الاجتماعية إلى حد كبير، بتواجد رؤية وخطة واضحة لبرامج المسؤولية الاجتماعية والأولويات التي ينبغي التوجه إليها. كما نشأت من توجه القطاع الخاص لأداء المسؤولية الاجتماعية، نماذج ناجحة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويأتي في مقدمة هذه الشركات شركات الاتصالات، والبنوك والمؤسسات المالية والتجارية الكبرى.

5 - البرامج والأنشطة المستدامة للمسؤولية الاجتماعية

هناك أنماطٌ متعددة للمسؤولية الاجتماعية، ويندرج تحت مظلتها العديد من البرامج والأنشطة، ويستند إلى منظمات الأعمال بمختلف أشكالها وقطاعاتها أهمية تحديد طبيعة تلك المساهمات والخدمات المجتمعية، وتحديد أولويات التنفيذ حتى يكون الإنفاق أكثر إيجابية في تلك البرامج مع التركيز على استدامة البرامج والأنشطة المقدمة، وتأتي المساهمات والمبادرات في الأوجه التالية[2] :

1 - مساهمات نقدية أو عينيّة مباشرة للفئات وللمناطق المستهدفة وفقًا لدراسات الاحتياجات، وخاصة المناطق الفقيرة.

2 - مشاريع إنتاجية أو خدمية بالمجتمعات المحلية تتميز باستدامتها.

---

1 - غرفة الرياض، ورقة عمل عن اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وممارستها في التنمية المستدامة، المشاركة في مؤتمر تحديات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها، مملكة البحرين، 2012م.

2 - د. راضي العتوم، دراسة بحثية بعنوان « ريادية العمل بالمسؤولية المجتمعيّة للشركات في الأردن « مشروع مقترح، 2010م .

3 - برامج مسؤولية اجتماعية بالتعاون مع الغير من هيئات المجتمع المدني المختلفة، والاتفاق على آلية استمراريتها.

4 - إنشاء أو تطوير برامج أو مشاريع إنتاجية أو خدمية وتسليمها للغير سواء كانوا أفرادًا أم جماعات أم هيئات رسمية، ويقوم الغير بمتابعة استدامتها، وهذا يدخل في باب المبادرات الريادية للأعمال.

5 - صيانة المشروعات العامة أو ترميمها أو تشغيلها للمحافظة على استدامتها، واستمرار الانتفاع العام منها: كالمدارس، والمستشفيات، والمراكز الصحية، والطرق، والجسور والإنفاق، والحدائق، ودور الرعاية وغيرها.

6 - تدريب وإعادة تأهيل الخريجين على برامج متخصصة، ودعم تبنّي المنظمات التعليم والتدريب لهم لتمكينهم من العمل.

7 - تفعيل الاستفادة من القوى غير العاملة النسائية بالمجتمع عبر فتح برامج وأنشطة اجتماعية تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة .

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الفصل الثالث:

تجارب عملية بالمملكة العربية السعودية في أداء المسؤولية الاجتماعية

الفصل الثالث

تجارب عملية بالمملكة العربية السعودية في أداء المسؤولية الاجتماعية

أولاً: تجربة البنك السعودي البريطاني « ساب» في خدمة المجتمع

يبرز البنك السعودي البريطاني (ساب) كأحد أهم المنظمات التي تتبنى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، من خلال تقديم الدعم المتواصل لمختلف الأنشطة الاجتماعية والتنموية الوطنية إلى جانب الخدمات الإنسانية، وقد حصل البنك على عدد من الجوائز المحلية والإقليمية لتميزه في دعم برامج المسؤولية الاجتماعية. وتركز برامج «ساب» في خدمة المجتمع على ثلاثة محاور أساسية هي التعليم، والبيئة، والخدمات الاجتماعية، ويتم إجراء تقويم لتلك الأنشطة والبرامج وقياس فاعليتها بشكل دوري [1].

البرامج التعليمية

أمثلة تلك البرامج :

- **مركز «ساب» لأبحاث الاستثمار في جامعة اليمامة**

تأسس البنك بالتعاون مع جامعة اليمامة «مركز ساب لأبحاث الاستثمار»، وذلك في إطار الأنشطة التي يتولاها البنك للإسهام في دفع عجلة التعليم بالمملكة. ويتيح لطلاب الجامعة وأعضاء هيئة التدريس الاتصال المباشر مع أسواق المال المحلية والعالمية، والاستفادة منه في التطبيقات العملية للنظريات المدروسة، واكتساب الخبرات العملية اللازمة.

البرامج الاجتماعية

منها على سبيل المثال:

- **برنامج «ساب» لدعم الأسر المنتجة:**

يُعدُّ برنامج «ساب» لدعم الأسر المنتجة، أحد أهم المشاريع التي يقدمها البنك في مجال خدمة المجتمع والتي تأتي في إطار التعاون المشترك مع وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم الأسر المنتجة، بحيث يتكفل البنك بدعم الأسر العاملة في مجالات مختلفة ومساندتهم في إدارة وتطوير مشاريعهم. وذلك بهدف بناء بيئة عمل مناسبة للأسر المنتجة تساعدهم على الاعتماد على أنفسهم وتنويع مصادر الرزق لهم بما يساند هذه الأسر

1 - البنك السعودي البريطاني « ساب»، التقرير السنوي لبرامج المسؤولية الاجتماعية 2015م.

في مواجهة أعباء الحياة اليومية ويرفع من مستواها المعيشي والاجتماعي والاقتصادي.

- **برنامج « ساب لتأهيل منازل الأسر المحتاجة» في الرياض**

نفذ «ساب» مشروع «تأهيل منازل الأسر المحتاجة»، حيث تمت إعادة تأهيل منازل أسر محتاجة في الرياض. وتوزعت مراحل إتمام المشروع بين جولات البحث واختيار الأسر والمنازل المستهدفة، ثم رصد وتلمس احتياجاتهم، ثم إجراء عمليات التهيئة المتكاملة.

- **سرير «ساب» الطبي**

يُعدُّ مشروع «سرير ساب الطبي الإنساني» في مدينة سلطان بن عبد العزيز للخدمات الإنسانية، ضمن إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك والمدينة في مجال خدمة المجتمع، ويهدف السرير إلى توفير البرامج العلاجية والتأهيلية للأطفال المحتاجين إلى جانب أنها تمد يد العون والمساعدة لأهالي هؤلاء الأطفال في تحمل أعباء التكاليف المادية لعلاج أبنائهم وإعادة دمجهم بالمجتمع.

- **برنامج «ساب» لتوظيف المعوقين**

يُعدُّ «برنامج «ساب» لتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة» من أهم برامج البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ عدد المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة من الجنسين 2850 حتى نهاية عام 2013، وهو برنامج يقوم على عقد ملتقيات عدة في مختلف مناطق المملكة تمنح من خلالها شركات القطاع الخاص فرصا وظيفية لذوي الاحتياجات الخاصة حسب قدرة كل شخص وإمكاناته، وذلك تحت إشراف جمعية الأطفال المعوقين.

- **برامج العناية بالبيئة**

يكثف « ساب « في مجال البيئة جهوده للالتزام ببرامج المحافظة على البيئة والحملات التوعوية المكثفة الداعية إلى حتمية تضافر الجهود كافة في سبيل الحفاظ على البيئة من الأخطار المحدقة بها، كما يتولى البنك تفعيل المبادرات العالمية المتعلقة بالمحافظة على البيئة، وتنمية روح المسؤولية الفردية لدى الموظفين تجاه المحافظة على البيئة التي يعيشون فيها.

ثانياً: تجربة البنك الأهلي في خدمة المجتمع

أنشئ البنك في ديسمبر عام 1953م كشركة تضامنية ثم تحول إلى شركة مساهمة عام 1997م، ويعد أكبر البنوك العربية وقد حصل على عدد من الجوائز المحلية والإقليمية لتميزه في أداء المسؤولية الاجتماعية [1].

برامج البنك الأهلي المجتمعية

- **برامج الأهلي لفرص العمل**

يسعى البنك من خلال هذه البرامج لدعم حصول الشباب على فرص العمل المناسبة من خلال إعادة تأهيلهم وفقا لاحتياجات سوق العمل، وأيضا دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة بتزويد المبتدئين بالدراسات وأسس إنشاء المشاريع، وأيضا تطوير القدرات الحرفية والمهنية للسيدات المعيلات لتأمين حصولهم على دخل، ومن هذه البرامج كيف تبدأ مشروعك الصغير، وكيف تبدئين عملك التجاري من المنزل، والأسر المنتجة .

- **برامج الأهلي للتعليم**

تستهدف برامج الأهلي للتعليم رفع المستوى التعليمي والتقني للطلاب والطالبات، ودعم البحث العلمي، ومنها برنامج الأهلي للحاسب الآلي، وبرنامج الأهلي للكراسي العلمية ، وقد أسس البنك كرسيين عام 2008م الأول في المسؤولية الاجتماعية للشركات بجامعة الملك سعود والثاني في المالية والبنوك الإسلامية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وبرنامج مبادرة إنجاز وينفذ بالتعاون مع مؤسسة Junior Achievement الأمريكية وصممت البرنامج منذ تسعين عاماً والهدف تدريب الطلاب لما يتطلبه سوق العمل من خبرة.

- **برامج الأهلي للصحة**

يسهم البنك في دعم القطاع الصحي من خلال ثلاثة برامج هي برنامج الأهلي للأجهزة الطبية لدعم الجهات الصحية غير الربحية التي تكفل العلاج المجاني ، وساهم البرنامج في توفير عددا من أجهزة غسيل الكلى ، وبرنامج الأهلي للوحدات الطبية ويستهدف تطوير القدرات الإسعافية لدى الجهات الطبية بالتعاون مع الهلال الأحمر السعودي، من خلال إنشاء وحدات عناية مركزة متنقلة، وبرنامج الأهلي للتوعية الصحية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر السعودي ويهدف رفع تدريب المواطنين على الإسعافات الأولية.

- **برامج الأهلي الاجتماعية**

يتبنى البنك برامج مبتكرة لخدمة المجتمع تشمل برنامج الأهلي لدعم الجمعيات الخيرية، وبرنامج الأهلي للأيتام بتوفير احتياجاتهم الدراسية، وبرنامج الأهلي للعمل التطوعي لإتاحة ذلك لمنسوبي البنك، بالإضافة إلى برنامج الأهلي لذوي الاحتياجات الخاصة لتطوير قدراتهم ودمجهم مع المجتمع وتوظيفهم، كما تبنى البنك

1 - عسكر الحارثي، ورقة عمل « تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية «، 2009م

مشروع (تأهيل المساجد) لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين وكبار السن، وبرامج الأهلي للرعاية في أنشطة صحية واقتصادية وتعليمية واجتماعية ورياضية .

ثالثاً: تجربة مجموعة دلة البركة القابضة

تأسست مجموعة دلة البركة عام 1969م، وتعد من كبرى المنشآت السعودية متعددة الأنشطة في الاستثمار الصناعي والتجاري والصحي والسياحي والإعلامي والنقل وإنشاء وإدارة المرافق والخدمات العامة[1].

وقد أولت المجموعة دعم القضايا المجتمعية اهتمامًا ملموسًا، وذلك عبر برامجها المقدمة للمجتمع، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي :

برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة

برامج تمكين الشباب السعودي من العمل عبر التوظيف والتدريب, وتشمل ما يلي :

- برنامج صالح كامل لدعم رواد الأعمال من خلال إشراكهم في مشروعات مخططة وتمويلهم ماديًا وصقل خبراتهم من خلال التدريب والتوعية الإعلامية.
- برنامج منح دلة البركة التعليمية للتميز وتمنح للمتفوقين من الطلاب والطالبات.
- برنامج حقيبة دلة المدرسية ويتم بمقتضاه توزيع الحقائب المدرسية و مستلزماتها على طلاب وطالبات المدارس الحكومية بجميع مراحلها عند العودة إلى المدارس.
- برنامج التوظيف المباشر في شركات دلة: يتم فيه عرض وظائفها الشاغرة بكافة شركات المجموعة
- البرامج التدريبية: وتشمل برامج تقنية دقيقة متخصصة، برامج إرشاد نفسي وتربوي متخصص، برامج ودورات تدريبية متعددة، وورش عمل في عدة مجالات تتناسب مع تغيرات متطلبات سوق العمل.
- برامج تدريب الطلاب ومنها التدريب الصيفي للطلاب خلال الإجازة، والتدريب أثناء الدراسة لإنهاء متطلبات التخرج، وبرامج الإثراء للتأهيل للالتحاق بالجامعات .

البرامج التوعوية وتشمل:

- برامج التوعية الاجتماعية بالسلامة المرورية والتدريب على القيادة الآمنة، وبرامج أكاديمية دلة البركة للعمل التطوعي لخدمة الدين والوطن، والبرنامج التليفزيوني «خارج الإطار « للتوعية بالمشكلات الاجتماعية السائدة، وندوات «في بيتنا أمانة» للتوعية بذوي الاحتياجات الخاصة .

1 - عسكر الحارثي، مصدر سابق .

- برامج التوعية الصحية: وشملت حملة التوعية بنظافة الفم والأسنان تحت شعار "تبسُّمُك في وجه أخيك صدقة» وتضمنت الكشف الطبي وعلاج الحالات المستعصية مجانًا، ومحاضرات توعوية ,وتوزيع 50,000 سواك ومعجون وفرشاة أسنان للكبار و الصغار، والمشاركة في الحملة الوطنية لاستئصال مرض شلل الأطفال تحت شعار "عزِّزوا مناعتي لتبقى ابتسامتي" بفرق طبية متخصصة، وحملة لتوعية بسرطان الثدي تضمنت توزيع نشرات وعقد محاضرات عن المرض والكشف على 1200 سيدة بجهاز الماموجرام.
- برامج التوعية البيئية: ومن برامجها حملة إعادة تدوير الورق في برج دلة.

برامج تعزيز البحث العلمي

تهدف برامج تعزيز البحث العلمي، إلى تشجيع البحوث المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي ومنها «مركز صالح كامل للدراسات والبحوث المصرفية « بجامعة الملك سعود بالرياض، و»مركز الاقتصاد الإسلامي للبحوث» بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، و»مركز الأبحاث الاقتصادية» بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة.

رابعاً: تجربة مجموعة الفيصلية

تأسست مجموعة الفيصلية القابضة عام 1970م؛ وتضم عددًا من الأنشطة المتنوعة، هي الأغذية والمشروبات شاملة الحليب ومشتقاته والعصائر، والأجهزة الإلكترونية والطبية، وتقنيات المعلومات والوسائط الحديثة، والبتروكيماويات وتجارة التجزئة، وتعتبر من بين العشرين شركة الأولى في المملكة، وقد حصلت على عدة جوائز في مجال الحفاظ على البيئة وخدمة المجتمع [1].

برامج المسؤولية الاجتماعية المقدمة, وتشمل :

- نادي الصافي لأصدقاء البيئة ويركز على أنشطة الحفاظ على البيئة كبيئة نظيفة، ومنها حملات توعية وتوزيع إصدارات ونشرات للتوعية، والتعاون مع الجهات الحكومية لحماية البيئة وصيانتها، وتأسيس جائزة لخدمة البيئة، وتنفيذ وتمويل بحوث في شؤون البيئة، وتأسيس قاعدة معلومات بيئية.
- برنامج دعم الأطفال المعاقين في المملكة شاملاً (كفالة يتيم) ودعم (مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة).
- برنامج جائزة سوني للإبداع العلمي وقد شارك فيها 106 مدرسة من مدن الرياض وجدة والدمام .
- برامج الدعم الصحي ومن منجزاته إنشاء وحدة متكاملة لغسيل الكلى بمركز الأمير سلطان الطبي بالخرج، ودعم أبحاث السرطان للأطفال بمستشفى الملك فهد للأورام.
- تزويد بعض الشعوب الشقيقة والمسلمة التي تعاني من ظروف الحروب بكميات من الحليب لسد احتياجاتها.

1 - عسكر الحارثي، مصدر سابق، ص 17

خامساً: تجربة غرفة الرياض :

أنشئت غرفة الرياض عام1381هـ (1961م) لتقوم بدعم ورعاية القطاع الخاص في منطقة الرياض وتطوير وتنمية أنشطته من خلال خدمات متعددة مثل خدمات الاستثمار والمعلومات والتدريب وتنمية المهارات وتقديم الدراسات التطويرية والاستشارات القانونية والفرص الاستثمارية والتجارية والفعاليات التثقيفية وحل المشكلات التي تواجهها المنشآت [1].

وقد اتجهت الغرفة إلى أداء المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وجعلت ذلك في أولويات مهامها ولتكون قدوة يحتذي بها قطاع الأعمال في الالتزام بهذه المسؤولية، حيث انطلقت من الغرفة أول لجنة لأصدقاء المرضى في المملكة ثم امتدت اهتماماتها لدعم الجمعيات والمراكز الخيرية والإنسانية بدءًا بطرح الفكرة ثم توفير مقار لها في بداية مراحل التأسيس وتكثيف الجهود لدعمها حتى تتمكن من الوفاء بواجباتها الإنسانية، وخصصت لتفعيل هذا الدور وتنسيقه إدارة مختصة بمسمى إدارة خدمة المجتمع .

وخلال الفترة الأخيرة تمكنت الغرفة من إحداث نقلة نوعية متميزة في السعي لتفعيل المسؤولية الاجتماعية ونشر ثقافتها وفقا لأسسها الصحيحة التي تحقق التنمية المستدامة وتتعدى نطاق التبرعات إلى مشروعات تنموية تفيد المجتمع وفئاته والبيئة القائمة والمستقبلية، وذلك من خلال برنامج عمل باسم:(مسؤولية) ومن أهدافه وضع خطط واستراتيجيات لتبني المسؤولية الاجتماعية في منشآت القطاع الخاص، ونقل تجارب المسؤولية الاجتماعية بين المنشآت، وتسليط الضوء على برامج المسؤولية الاجتماعية الناجحة كنموذج يحتذى به، واقتراح وتبني برامج ابتكارية جديدة لخدمة المجتمع، وتقديم خدمات استشارية في مجال المسؤولية الاجتماعية لمنتسبي الغرفة.

ويمكن إيجاز أهم مساهمات الغرفة في دعم المسؤولية الاجتماعية فيما يلي [2]:

إنشاء جهاز تنفيذي للمسؤولية الاجتماعية

حيث أنشأت الغرفة جهازا تنفيذياً لأداء مهام المسؤولية الاجتماعية يعمل على توفير الجوانب المرجعية والإرشادية والتحفيزية للقطاع الخاص لأداء المسؤولية الاجتماعية، من خلال برنامج محدد التزمت بتنفيذه باسم: «مسؤولية»، وتم الإعداد له بشكل علمي مخطط مشتملاً على سمة التكامل في عناصره، بتوفير أقدر قدر من المتطلبات التي تحقق أداء المسؤولية بالشكل الصحيح، حيث اتجه البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

1 - توفير الجانب التوعوي والتثقيفي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وسبل أدائها بالشكل الصحيح الهادف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تنظيم الفعاليات من ملتقيات وندوات ومحاضرات وورش عمل.

2 - توفير الجانب المرجعي للتخطيط ووضع السياسات المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية من خلال وجود

1 - عسكر الحارثي، مصدر سابق ، ص 13
2 - عسكر الحارثي، مصدر سابق، ص 11

جهة مرجعية عليا يشارك فيها مسؤولون ومتخصصون، حيث تم إنشاء مجلس المسؤولية الاجتماعية يعد المرجعية لأنشطة ومشروعات المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها المنشآت لتنمية المجتمع وتلبية احتياجاته.

3 - توفير الجانب التنظيمي من خلال وجود جهة تتولى إعداد الدراسات والبرامج المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية، وقد تم إنشاء لجنة تنفيذية بالغرفة للمسؤولية الاجتماعية تتولى هذه المهام.

4 - توفير الجانب المعلوماتي عن برامج المسؤولية الاجتماعية المطلوبة، حيث سعت الغرفة إلى تكوين قاعدة بيانات متكاملة عن احتياجات المجتمع من مشروعات المسؤولية الاجتماعية.

5 - توفير الجانب الإرشادي بإعداد وطرح أدلة مرجعية لبرامج المسؤولية الاجتماعية، حيث طرحت الغرفة أول دليل إرشادي عربي لبرامج المسؤولية الاجتماعية متضمنا مجموعة كبيرة من البرامج التي يتحقق فيها مفهوم المسؤولية الاجتماعية الهادف لتحقيق التنمية المستدامة، ويشمل الدليل برامج متنوعة وهي برامج للبيئة الداخلية، وبرامج للرعاية الصحية، وبرامج لتنفيذ مشروعات اقتصادية صغيرة ولإنشاء مصانع لأغراض خيرية، وبرامج للرعاية الاجتماعية، وبرامج ثقافية، وبرامج تعليمية وبحثية، وبرامج رياضية، وبرامج إعلامية.

6 - توفير الجانب التحفيزي للحث على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، وتشجيع المشروعات المتميزة، حيث أطلقت الغرفة «جائزة المسؤولية الاجتماعية « لحفز المنشآت والأفراد على التنافس في أداء المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع.

7 - توفير الكوادر البشرية من العاملين المتخصصين ضمن إطار سعي البرنامج لتأهيل متخصصين على المهن المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية، والتي تعد من التخصصات غير المتاحة.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الفصل الرابع:

خلاصة وتوصيات الدراسة

الفصل الرابع

خلاصة وتوصيات الدراسة

أولاً: الخلاصة والنتائج

بعد استعراضنا للفصول السابقة؛ يمكن أن نستخلص في النهاية نتائج مهمة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وهذه النتائج هي كما يلي:

1 - يواجه القطاع الخاص مجموعة من العقبات تحيط بتوجهه لأداء المسؤولية الاجتماعية من أبرزها اختلاط مفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفاهيم أخرى، وقلة الوعي بمردودات المسؤولية على المنشآت، و عدم توافر البنية التحتية من العناصر المرتبطة بأداء المسؤولية الاجتماعية، وضآلة المبالغ المخصصة في ميزانيات الشركات بالقطاع الخاص لبرامج المسؤولية الاجتماعية، و قلة الكوادر المؤهلة على اختيار وتخطيط وتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، و عدم توافر معايير لتقويم أداء المسؤولية الاجتماعية، وضآلة الحوافز المقدمة لتشجيع المنشآت، وضعف التنسيق بين الجهات المنفذة لبرامج المسؤولية الاجتماعية، وغياب دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وتفعيلها

2 - إدراك أهمية المسؤولية الاجتماعية يسمح للمجتمع بحد ذاته القدرة على الحصول على الخدمات التي يحتاجها في مختلف الجوانب الضرورية مثل النقص في الخدمات التعليمية أو الثقافية، الاقتصادية في المجتمع؛ كما يسمح لها بتقليص تكاليف التشغيل وتحسين الصورة العامة للمنتجات ونوعيتها ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

3 - على الرغم ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة والتي تشير إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في برامج التنمية المجتمعية، إلا أن هناك على الجانب الآخر ملامح إيجابية تبشر بدور واعد لبرامج المسؤولية الاجتماعية، أبرزها موافقة مجلس الوزراء السعودي مؤخرًا على نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية[1] والهادف إلى تنظيم العمل الأهلي وتطويره وحمايته، وتعزيز مساهمة المواطنين في إدارة المجتمع، وتفعيل ثقافة العمل التطوعي وتحقيق التكافل الاجتماعي، حيث يؤسس هذا النظام إطاراً تشريعياً لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية يُبيّن الأحكام الخاصة بتأسيسها وإدارتها والإشراف عليها. كما يعد توافر مجالس المسؤولية الاجتماعية بالمناطق الإدارية المختلفة بالمملكة، ورصد العديد

1 - قرار مجلس الوزراء السعودي (61) بتاريخ 1437/02/18هـ . المعطوف على قرار مجلس الشورى رقم (77 / 59) وتاريخ 21 / 12 / 1428هـ .

من الجوائز التحفيزية للمسؤولية الاجتماعية، كـ (جائزة الأمير مقرن للمسؤولية الاجتماعية، وجائزة الملك خالد بالرياض للتنافسية المسؤولة، وجائزة الملك خالد للتميز للمنظمات غير الربحية) من أهم الملامح الإيجابية الأخرى التي تعزز من دور القطاع الخاص في المسؤولية المجتمعية والنزوع لدعم وتعميق القدرات التنافسية، والتوجه التنموي بدلاً من الخيري (أو في خطين متوازيين).

4 - توجد أولويات ينبغي التركيز عليها حيث تحتاج إلى المزيد من العناية وهي أولويات ينبغي توجيه برامج المسؤولية الاجتماعية إليها وهي: توفير فرص عمل للحد من البطالة، توفير فرص التدريب والتوظيف لذوي الاحتياجات الخاصة، دعم وتأهيل الأيتام، دعم قيام وتمويل المشاريع الصغيرة، دعم التعليم الأساسي للأطفال، تطوير البنية التحتية في المجتمع، دعم حقوق الإنسان، تأهيل المطلقات، حملات مكافحة التدخين، دعم البحوث الطبية، وقد تم تحديد هذه الأولويات طبقا لدراسة ميدانية عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات من واقع تجربة أداء المسؤولية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية[1].

ثانيا: التوصيات

بعد استعراضنا لمحتويات الدراسة السابقة، والنظر للنتائج التي توصلت إليها، ونتائج غيرها من الدراسات السابقة والمؤتمرات والندوات في هذا المجال؛ فإنه يمكن توضيح أهم التوصيات لتفعيل دور القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية في دعم برامج المسؤولية الاجتماعية بالمجتمع، وتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة عبر المحاور الأساسية التالية:

المحور الأول: أهمية تصنيف الفئات المستهدفة من التنمية المجتمعية في ضوء العلاقات بين منظمات الأعمال والمجتمع وطبيعة نشاطها؛ حيث يتعين على تلك المنظمات تحديد مختلف الأطراف المعنية ذوي العلاقة وقياس الأثر المحتمل لأي قرار قبل اتخاذه ومعرفة من الأكثر تأثراً به فيما يتعلق بأصحاب المصالح المرتبطة بنشاط المنظمة، ويمكن الاستفادة في ذلك من الدليل الإرشادي المعد من قبل مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض؛ كما يتعين على تلك المنظمات تحديد الأولوية لقضايا المسؤولية الاجتماعية آخذة بعين الاعتبار تصنيف هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، والأهداف التنموية للمنظمة بالإضافة إلى المقدرة المالية لها. ومن الضروري مراعاة المنظمة إلى اختيار الأنشطة المستمرة والابتكار والتطوير في تلك البرامج؛ لتعزيز التنمية المجتمعية المستدامة.

المحور الثاني: إعطاء المسؤولية الاجتماعية صفة القانونية والإلزام ووضعها تحت معايير الأداء ومبدأ المحاسبة لمنظمات الأعمال بالقطاع الخاص، وذلك عبر تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال تعديل التشريعات وخاصة قانون ونظام الشركات (وزارة التجارة والصناعة)، وأنظمة المؤسسات ذات العلاقة بحيث تكفل تضمين وإدخال المسؤولية الاجتماعية ضمن أهداف ورؤية ومبادئ تلك المنظمات وتضمينيها الخطط

1 - البنك الأهلي التجاري السعودي بالتعاون مع شركة You Gov Siraj.، دراسة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة العربية السعودية.

الاستراتيجية لها مع توفير مخصصات محددة في موازناتها لتنفيذ البرامج باعتبارها مسؤولية إدارية وتنفيذية.

كما يجب تعزيز إلتزام منظمات الأعمال (الشركات والمؤسسات) بمختلف أنشطتها الاقتصادية بالممارسات الصحية لأنشطة وبرامج المسؤولية الاجتماعية للمحافظة على البيئة واستدامتها، والمشاركة في توطين الوظائف وتنمية الموارد البشرية .

المحور الثالث : أن تتبنى وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية استراتيجية وطنية شاملة طويلة الأجل لتحديد الأولويات الوطنية في البرامج المجتمعية التنموية، ونشر ثقافة معاملة المسؤولية الاجتماعية على أنها استثمار بحد ذاته وأنها ليست تكلفة أو عطاء أو هبة إنما هي قيمة مضافة للمجتمع وللاقتصاد بشكل عام ومنفعة متبادلة لمنظمات الأعمال والمجتمع في آن واحد، وإحدى أدوات التنمية المستدامة. مع ضرورة الاستفادة من نتائج الدراسات والمؤتمرات والندوات السابقة المنعقدة في هذا المجال، وتحديد الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي بتخصيص إدارات متخصصة ببرامج المسؤولية الاجتماعية في تلك المنظمات . مع أهمية تفعيل مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في برامج المسؤولية المجتمعيّة للاستفادة من التوزيع الجغرافي الواسع لهذه المنشآت وإمكانية وصولها لجميع شرائح المجتمع .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1 - غرفة الرياض، دراسة سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، 2008م .

2 - د. راضي العتوم، دراسة "الإطار العام لريادية العمل بالمسؤولية المجتمعية للشركات في الأردن"، عمّان، عام 2011م.

3 - أ. حسين عبد المطلب الأسرج، دراسة بعنوان " المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية "، 2013م .

4 - أ .أيمن ياسين، ورقة عمل عن الشباب والعمل الاجتماعي التطوعي، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2001م.

5 - د.خالد الدخيل، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، التي أقامتها وزارة الإقتصاد والتخطيط، بعنوان: (نحو تنمية شاملة ومستدامة لصناعة السياحة بالمملكة،) عام 1423هـ الرياض.

6 - أ. منصف شرفي، دراسة بحثية بعنوان " دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال "، جامعة منتوري ـ قسنطينة.

7 - أ. بن مسعود نصر الدين & أ. كنوش محمد، مداخلة بحثية بعنوان " واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية & جامعة بشار 2012م .

8 - أ. عرابة رابح & أ.بن داودية وهيبة،بحث المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية،جامعة شلف عام 2011م.

9 - أ.مقدم وهيبة، دور المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال في دعم نظم الإدارة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة، ص17، مقال منشور على الموقع: (2011/12/17)

10- iefpedia.com/arab//10.المداخلة-اقتصاديات-البيئة-و-المسؤولية-الاجتماعية-مقدم-وهيبة.doc wp-content/uploads/2009

11 - أ .طارق راشي، دراسة دور تبني مقاربة المسؤولية الإجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال،ورقة بحثية لمؤتمر علمي، جامعة محمد الشريف، الجزائر، 2012م)

12 - أ.الرمضي بن قاعد العنزي، دراسة واقع المسؤولية الإجتماعية للشركات العاملة بالمملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية على القطاع الخاص) ، جامعه الملك سعود، المملكة العربية السعودية، عام 2014م.

13 - أ. طارق راشي ، ورقة بحثية «دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال»، مؤتمر النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي - تركيا عام 2013م.

14 - أ. آسيا آل الشيخ، دراسة الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية .. التحديات وسبل التقدم،المعهد الدولي لإقتصاد البيئة والصناعة - جامعة لاند – السويد، عام 2007م.

15 - غرفة الرياض، ورقة عمل عن اتجاهات المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وممارستها في التنمية المستدامة، المشاركة في مؤتمر تحديات المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وتفاعلاتها مع التنمية ومتطلباتها، مملكة البحرين ، عام 2012م.

16 - أ. عسكر الحارثي، ورقة عمل « تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية»، غرفة الرياض ـ عام 2009م

17 - د. راضي العتوم، دراسة بحثية «ريادية العمل بالمسؤولية المجتمعيّة للشركات في الأردن» مشروع مقترح، عام 2010م .

18 - غرفة الرياض، ورقة عمل عن «القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية». عام 2009م.

ثانياً : الوثائق الرسمية :

1 - وزارة الإقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الخامسة، المملكة العربية السعودية، عام 1415/1410هـ .

2 - البنك السعودي البريطاني " ساب"، التقرير السنوي لبرامج المسؤولية الاجتماعية عام 2015م.

ثالثاً : المصادر الإلكترونية :

1 - دليل مصطلحات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية http://www.ejtemay.com/ms.

2 - دراسة مفهوم ونطاق التكامل الاجتماعي، موقع الإسلام اليوم .http://www.islamtoday.net

3 - برنامج انطلاقة للاستثمار الاجتماعي. http://www.intilaaqah-ksa.com/?lang=6

رابعاً: المراجع الأجنبية :

1 - Source: Carroll Archie, The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders, Business- Horizons, July. August, 1991.

شكراً لكم

نشكر لكم اطلاعكم على هذا الإصدار، كما نتطلع إلى تشريفنا بملاحظاتكم التي ستؤخذ بعين الاعتبار عند إصدار المطبوعات الأخرى

الإدارة العامة للاتصال المؤسسي والتسويق

إدارة التسويق

قسم النشر

هاتف: ٤٠٤٠٠٤٤ تحويلة ٢٣٩ - ١٧١ - فاكس: ٤٠٥١٧٠٣

الموقع على الشبكة: www.riyadhchamber.org.sa

البريد الإلكتروني: rdchamber@rdcci.org.sa

ص.ب ٥٩٦ الرياض ١١٤٢١

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

غرفة الرياض

Riyadh Chamber

riyadhchamber

riyadhchamber.org.sa rdchamber@rdcci.org.sa PO Box 596 Riyadh 11421 ص.ب. 596 الرياض 11421